

تراث وآثار

عبدة النبطية: آثار وانتقام وسياسة

منذ أشهر يقبع في السجون الإسرائيلية أفراد من قرية عبدة بتهمة تخريب متعمد للآثار في موقع عبدة، الذي يعود إلى الفترة النبطية، والمصنف على لائحة التراث العالمي. التخريب حصل على الموقع، ولكن هل من يبحث في الأسباب الحقيقية لذلك العمل؟

عبدة - اسامة العيسة

لا يباهه السياح الذين يزورون موقع عبدة النبطية، في النقب الجنوبي، ببيوت الصفيح القريبة من قلعة النبطيين المهيبية، التي ترتفع 600م عن سطح البحر، ويعود تأسيسها إلى قرنين قبل ميلاد المسيح. السياح يرون أن وجود البدو في المكان جزء من المشهد الصحراوي، ولكن ما لا يعرفونه أن قرية عبدة العربية تعدّ واحدة من أكثر من أربعين تجمعاً سكانياً فلسطينياً في إسرائيل تحمل صفة «غير المعترف بها»، وهذا يعني حرمان سكانها الخدمات والكهرباء والماء وحظر البناء، وتمارس بحق السكان عمليات تطهير عرقي منظمة. وقد تكونت كثير من هذه القرى الفلسطينية في منطقة النقب الجنوبي بعدما استولت العصابات الصهيونية على أراضيها إثر قيام إسرائيل، فتشتتوا لاجئين في وطنهم، وأقاموا في تجمعات توقعوا أنها ستكون مؤقتة، إلا أنها استمرت أكثر من ستين عاماً.

وفي النقب، الذي مثل حلماً فريداً لأبي إسرائيل الحديثة، بن غوريون، تعاملت السلطات الإسرائيلية مع سكانها، كهنود حمر، يجب التخلص منهم، أو تجميعهم في «محميات» خاصة، وأي تجمع لهم خارجها، هو غير شرعي.

لا يمكن حصر الانتهاكات الإسرائيلية بحق أهالي عبدة، حيث كان آخرها في شهر تشرين الثاني 2009، حين هدمت السلطات الإسرائيلية 4 منازل في القرية بدعوى أنها غير مرخصة. ومثل كل مرة قاوم أهالي عبدة هذا الإجراء، فقمعوا ونقل بعضهم إلى المشافي. ولكن ما أثار الجدل الدولي هو الاعتداءات التي قام بها مجهولون على الموقع الأثري النبطي الذي عبرت إسرائيل اسمه إلى «أقدات». وبالطبع، أطلقت السلطات الإسرائيلية الحملة ضد تدمير الموقع، الذي أدرجته اليونسكو على لائحة التراث العالمي،

والذي وصف ما حدث «بالمذبحة الأثرية». فقد عمد المخربون إلى إزالة نقوش عمرها 2000 سنة. بعد الاعتداء على الموقع، اعتقلت السلطات الإسرائيلية لباد طاسان، رئيس اللجنة المحلية في قرية عبدة، وسليمان السنطاوي حارس الموقع الأثري، «بتهمة تخريب الآثار في الموقع انتقاماً للممارسات الإسرائيلية بحق قريبهم المهمشة».

وتوقفت القصة هنا في الإعلام الإسرائيلي. ولكن مصادر القرى المهمشة تضع الأمر في خاتمة السياق الانتقامي لردع السكان عن المطالبة بحقوقهم. فطاسان، معروف بنشاطه الذي لا يعرف الكلل ضد الممارسات الإسرائيلية بحق القرى غير المعترف بها، وهو شخصية اجتماعية معروفة في الوسط العربي داخل أراضي الـ48، وفي الليلة التي



تمنع إسرائيل أهالي القرية من الوصول إلى موقع عبدة النبطي

أن يهوداً متطرفين خربوا الآثار، تمهيداً لحملة جديدة ضد العرب في النقب لتهجيرهم، وتقديمهم إلى الرأي العام الإسرائيلي باعتبارهم «همجاً ومجرمين».

القصة التي تختلط فيها السياسة والانتقام سببت ضرراً كبيراً لثاني أكبر مدينة بناها الأنباط على طريق قوافل الحرير بعد البتراء. قلعة عبدة تربط موانئ العالم القديم على البحر الأحمر كأم الرشراش (إيلات)، وغزة على البحر المتوسط بمدن الداخل المصري والسوري. وتتحكم هذه القلعة في هذه الطرق التي سارت عليها القوافل المحملة بالبهارات والبخور والطور والاحجار الكريمة.

الموقع الذي بدأت الحفريات الأثرية فيه عام 1871 يحوي آثار حضارات عدة، فهناك آثار رومانية وأخرى بيزنطية، ويبدو أن المدينة حققت مجداً غير مسبوق في تلك الفترة. هناك الدير وكنيسة القديس ثيودوروس، وكنيسة أخرى تعرف بالكنيسة الشمالية، التي ما زالت تحتفظ بجرن المعمودية القديم المحفور على شكل صليب، واستخدمت حجارة نبطية في بناء هذه الكنيسة، الأمر الذي جعل الأثريين يرجحون أنها بنيت على بقايا معبد نبطي، وتؤكد ذلك تيجان الأعمدة والكتابة النبطية ورسوم للطيور. المثير في حكاية عبدة، هو كونها واحة وسط الصحراء، تتميز بعين الماء الغزيرة، تلك التي تروي اليوم الكيبوتس اليهودي (سيدي بوكر)، الذي اكتسب شهرة من إقامة بن غوريون فيه ودفنه هناك وزوجته. وكان بن غوريون قد حلم بتحويل النقب إلى جنة يسكنها اليهود فحسب، ولا يحتاج المرء إلا إلى مقارنة أوضاع الكيبوتسات اليهودية القريبة من عبدة، بحال القرية العربية العطشى، ليتحقق من ذلك، فيما يعتقد أهلها أن تهمة تخريب الآثار لأسباب انتقامية التي ألصقت بهم، لن تكون آخر الاتهامات الإسرائيلية في حقهم.

وقعت فيها عملية التخريب كان في زيارة إلى إحدى الشخصيات السياسية، برفقة وجهاء من النقب، أما السنطاوي، فهو حارس للموقع منذ سنين، ومن المستبعد أن تكون له علاقة بتخريبه. وهذا ما أكده إبراهيم الوقيلي، رئيس المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها، الذي قال إن عملية تخريب الآثار أتت لردع السكان عن المطالبة بحقوقهم، وتغطية لعمليات الهدم التي تقوم بها وزارة الداخلية. هنا، تجدر الإشارة إلى أن هذه القرى بدأت تحظى باهتمام متزايد من المنظمات الحقوقية العالمية، ما اضطر وزارة الخارجية الإسرائيلية أكثر من مرة إلى تقديم توضيحات حول واقع القرى المهمشة التي تعيش خارج الزمن.

مصادر عربية داخل إسرائيل ترجح



30 دولة ستعمل لاسترداد آثارها المسروقة

بين هذه الدول، والخروج بتوصيات محددة لاستعادة آثارها، بما في ذلك إعداد قائمة لكل دولة بالآثار التي تطالب باستردادها، والموجودة في كبرى المتاحف العالمية». وأكد حواس أن «المؤتمر يهدف أيضاً إلى دعم تحرك جماعي على الصعيد الدولي من أجل استرداد الآثار المنهوبة، واستعراض التشريعات الدولية المتعلقة بحقوق الدول في استرداد آثارها».

الدول المشاركة في المؤتمر إلى جانب مصر هي الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين واليمن والعراق والصين والهند وسريلانكا وأفغانستان وكمبوديا والنيبال وباكستان وتايلند وكوريا واليونان وقبرص وإيطاليا وروسيا وإسبانيا وتركيا وبوليفيا وتشيلي وكولومبيا وكوبا والإكوادور وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك والبيرو. وتجدر الإشارة إلى أن متاحف تلك الدول لا تعرض غالباً إلا قطعاً أثرية مكتشفة على أرضها، فيما متاحف كبرى الدول الغربية تنبأها باختزانها وعرضها تحفاً أثرية في غالبها مسروقة من دول العالم القديم.



تماثيل معبد البارتنون في أثينا تعرض منذ أكثر من 100 سنة في المتحف البريطاني

بعد توقيعها اتفاقية اليونسكو، التي يتعهد موقعها عدم شراء أو إبقاء أو عرض أي قطعة أثرية مكتشفة بعد 1970. وقد أوضح حواس أن الهدف من هذا المؤتمر «هو التشاور في ما

الفريدة من نوعها إلى بلدها الأم. وقضية اليونان ليست فريدة من نوعها، وخاصة بالنسبة إلى مصر، التي تطلق منذ سنوات الحملات المختالية لاسترداد القطع المسروقة من أرضها، وخاصة

يستهدف مناقشة أوضاع الآثار التي سُرقَت من هذه الدول، بعد توقيع اتفاقيات اليونسكو في سبعينات القرن الماضي» لفت إلى أن ملف الآثار التي نهبتها الدول الاستعمارية، ولا سيما بريطانيا وفرنسا وإسبانيا، في القرون الـ17 والـ18 والـ19، «كبير ولا نستطيع أن نفتحه الآن، لكننا نفكر فيه، وسناقش مع مختلف الأطراف في المؤتمر الحالي، إلا أنه لن يكون المحور الرئيسي».

وكانت وزيرة الثقافة اليونانية الراحلة، ميلينا ميركوري، هي التي أثارَت في ثمانينات القرن الماضي فكرة استعادة الآثار اليونانية التي نهبتها بريطانيا خلال احتلالها اليونان، وأطلقت حملة لاسترداد تلك التحف، التي تحتفظ بها، وتعرضها كبرى المتاحف في العالم. وأكبر الدعاوى القضائية في هذا الإطار هي تلك ترفعها الدولة اليونانية ضد المتحف البريطاني من أجل استعادة مكونات معبد البارتنون في أثينا. وقد سببت تلك الدعاوى أزمة في العلاقات السياسية بين الدولتين، بسبب رفض بريطانيا المتواصل إعادة تلك التماثيل

مصر تطلق حملة عالمية لحث دول «العالم القديم»، أي تلك التي تخترن في أراضيها آثار الحضارات المندثرة، للمطالبة بالقطع المسروقة من بلادها. فقد أعلن المجلس الأعلى للآثار المصرية أن مملتي 30 دولة سيشاركون في مؤتمر يعقد في نيسان المقبل في القاهرة، لبحث استرداد تلك الدول آثارها المسروقة بعد توقيع اتفاقيات اليونسكو، التي تمنع الاتجار بالقطع الأثرية المكتشفة أو المسروقة بعد توقيعها عام 1970، فيما تسمح بتجارة القطع المكتشفة قبل ذلك التاريخ، ما يجعل عملية ضبط القطع المسروقة شبه مستحيلة، وخاصة إذا كانت منهوبة من المواقع الأثرية لا من المتاحف والمخازن.

ويرى اختصاصيون في الآثار أن المؤتمر الذي تدعو إليه مصر بمثابة «تحالف» لدول العالم القديم ضد «احتكار» السوق العالمية للتحف القديمة واستملاكها والمتاجرة بها، مما يجرد تلك الدول من ماضيها.

وإذ أكد الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار، زاهي حواس، لوكالة فرانس برس، أن «المؤتمر الذي دعت إليه مصر